دوافع الانفصال معقّدة..
والتأثيرات النفسية تطال الجميع

مختصون: لا يوجد رابح في «الطلاق» ومجتمعنا لا يرحم المطلقة

أجمع عددٌ من الخبراء والمختصيْن على أنَّ جُملةً من الأسباب والدوافع تتداخل فيما بينها تجعل تفسير تفاقم ظاهرة الطلاق عملية مُعقّدة. وأوْضَحوا أنَّ واحدًا من أسباب تعقيدها هو تنامي نسب الانفصال بين الشباب ممن هُم في مُقتبل العُمر في ظاهرة اصطلحوا على تسميتها بـ «الطلاق المبكِّر».. لافتين في المقابل إلى عدَّة آثار نفسية ومجتمعية تتركها تلك التجربة على الطرفيْن، ويدفع ثمنها الجميع بلا استثناء.

مسقط - التكوين

«س.خ» إحدى المطلقات اللائي التقين بهن، تقول: تزوَّجتُ وأنا صغيرة، وعشتُ حياةً مليئةً بالتعب والخلافات الزوجية الدائمة، عائلة مشتتة، وزوج غير مبالٍ، أنجبتُ أطفالًا وعشتُ معهم حياةً لا تخلو من الضرب والقسوة، خاصة وأنَّ والدهم صاحب نزوات وعلى علاقة بنساء أخريات؛ ونتيجة لذلك لم يكن يهتم بنا أو بالمنزل، حتى طلَّقني فجأة دون أي سبب، ووجدته يطردني من المنزل الذي تحمَّلت فيه كلَّ أنواع العنف. وحين طالبتُ بحضانة أطفالي، لم يُساعدني القانون كَوْنه تزوَّج بأخرى وأصبح لديه حاضنة، الأمر الذي جعلني أشعر بأكثر من مرَّة بحاجتي للانتحار والتخلُّص من هذه الحياة التي لم تُعْطني أيَّ مفتاح للسعادة. وها أنا أعيش مع والِدي الذي لا أسمع منه إلا «مطلقة، وفاشلة، ولا يُعتمد عليكِ»، ولأنَّني لا أملك وظيفة حيث لم أكمل دراستي، فلا خيار أمامي سوى البقاء في المنزل وتحمُّل الإهانات.

أبغض الحلال

وبعَرْض تلك التجربة شفهيًّا على الاختصاصية في مجال علم النفس والاجتماع نادية المكتومية، قالت: إنَّ عبارة «أبغض الحلال عند الله الطلاق»، تضعنا أمام عدة آثار سلبية يتركها الطلاق على حياة الفرد والمجتمع؛ إذ لا يُبغض الله أمرًا إلا لما فيه من تداعيات خطيرة على المجتمع؛ والأسرة هي الكيان الأول للمجتمع، وبزعزعتها تختل البنية الاجتماعية؛ لذا بغَّض الشرع الحنيف ونفَّر من اللجوء إليه كحل للمشكلات الأسرية. إلا أنها استدركت بأنَّ هناك بعض الحالات فعلا تصل فيها العلاقة إلى طريق مسدود، وهي حالة تسمى ب «استحالة العِشْرة»، وحينها يكون خيار الطلاق أقل ضرراً من استمرار الزوجين في علاقة محكوم عليها بالفشل. إلا أنها أكدت أنَّ في كلا الحالتين تبقى آثار الطلاق شديدة الوطأة على الأبناء، وتهدد نشأتهم.

وتابعت المكتومية: أيًّا ما تكون الأسباب الدافعة لاتخاذ قرار الانفصال، فإنَّ له فاتورة باهظة، يدفع ثمنها الجميع، بمن فيهم أسر الزوجيْن والمجتمع بأسره. وعن آثار تلك التجربة على المرأة خصوصا، أوضحت: «نظرا لوجود ثقافة مجتمعية توجِّه دائما أصابع اللوم والاتهام للمرأة في أحيان كثيرة، ونظرتهم السلبية للمطلَّقة؛ مما يسبب لها تحديات قد لا يعاني منها الرجل، فطبيعة مجتمعنا تجعل وقع هذه التجربة كبيرًا على المرأة على وجه الخصوص.

وعقَّبت المكتومية بقولها: مرحلة ما بعد الطلاق، هي مرحلة مفصلية وجديدة يلجُهَا جميع أفراد الأسرة، وهناك الكثير من التحديات النفسية والاجتماعية تتعرَّض لها المرأة المطلقة تقل أو تكبر حسب الظروف المحيطة بها، وحسب مقدار الدعم الذي تحصل عليه من المحيطين بها كأهل وأصدقاء، ومدى دعم القوانين لها، وأيضا مدى تفهم كلا الطرفين الزوج والزوجة واحترامهما لهذا الأمر، فكلما كان هناك احترام لرغبة الطرف الآخر في الانفصال، وتم الطلاق في ظروف هادئة متفهمة وخطوات صحيحة، تَمهَّد الطريق بذلك أمام «طلاق آمن»، وقلَّت أعراضه السلبية على الجميع، كما أنَّ وعي المرأة بتداعيات مرحلة ما بعد الطلاق يمنحها القدرة على تخطي هذه المرحلة الحرجة بأقل الخسائر؛ لأنه في الحقيقة لا يوجد رابح في الطلاق؛ فالكل سيتحمل خسائر، قلت هذه الخسائر أو كبرت.

نادية المكتومية: الإسلام أرسى ضوابط «الطلاق المتحضِّر».. والبرامج التأهيلية تخفف انعكاسات الانفصال

بشرى المعمرية: الطلاق سُنة حياتية لكنه ليس نهاية المطاف.. فأحيانا يكون جسرا لحياة أفضل

ومن الآثار النفسية التي قد تصيب المرأة بعد الطلاق شعورها بالتوتر والغضب والانفعال الشديد لأتفه الأسباب، ووجود حديث داخلي بين جلد الذات وتأييدها حول كون ما حدث صحيحا أم خاطئا؛ فتظل في حيرة فكرية تتجاذبها الأفكار المتنافرة، وهو ما يزيد من توترها وانفعالها، وقد يصاحب ذلك إصابتها بالأرق أو الهروب بكثرة النوم لتجنب هذه الحالة، أيضا قد تصاب بشعور الوحدة كونها خرجت من أسرتها، وتركت شريك حياتها الذي تعودت على نمط حياة معينة معه، بغض النظر عن المشكلات التي كانوا يعانون منها، وقد تصاب ب «اكتئاب ما بعد الطلاق» الذي تختلف أعراضه وشدته من حالة لأخرى. ومن أبرز سلبياته: الرغبة في الانزواء، والشعور بالحزن، وقلة النشاط، وفقدان الدافعية لممارسة الأنشطة الحياتية الاعتيادية، والشعور المستمر بالرغبة في البكاء، وفقدان الشهية، أو العكس بالإفراط في الأكل، وقد يتطوَّر الأمر للرغبة في الانتحار عندما يصل مستوى الاكتئاب لدرجة عالية.

وألقت المكتومية باللوم على المجتمع في مفاقمة الآثار النفسية على أطراف التجربة، وذلك بقولها: مجتمعنا لا يرحم المطلقة، ويشير لها بأصابع اللوم، وهذا بدوره لا يساعدها على الاستشفاء والخروج من مرحلة الطلاق بأمان، بل على العكس قد يكون خوف وقلق المرأة من هذه النظرة المجتمعية السبب الرئيسي للدخول في هذه المشكلات النفسية والاجتماعية.. وأضافت: «الطلاق المتحضِّر» من شأنه تقليل خسائر جميع الأطراف، مصداقا لقول المولى عزَّ وجل: «الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان»؛ فالإحسان في الطلاق لا يُقصد به عدم الأذى للطرف الآخر، بل يزيد على ذلك بأنْ يُكرم كلا الطرفين بعضهما، ويحترما المِشْرة؛ خاصة إذا ما وجد بينها رابط أبدي يربطهما معا حتى بعد الطلاق وهم الأبناء؛ لذلك جاءت كلمة «الإحسان» بليغة من المولى عزَّ وجل في وصف الطلاق.

■ ليلى أولاد ثاني:

الأبناء يدفعون الثمن.. والآثار النفسية عليهم تفقد المجتمع الأمل في جيل واعد

■ سعيد الروشدي:

المشرِّع العُماني ضَمِن حقوق أطراف العلاقة.. وتأخُّر التقاضي لأسباب أغلبها الرجل

واختتمت قائلة: نعم، قد يكون الطلاق حلًّا لابد منه أحيانا، غير أننا يجب أن نكون مستعدين لمواجهة أي خطوة جديدة في حياتنا، وهنا أنصح كل شخص مقبل على هذه المرحلة بزيادة الوعي والاستبصار بالمرحلة التي سيعيشها بعد الطلاق، والدخول في برامج توعوية تأهيلية تأخذ بيده لعبور آمن من هذه المرحلة، ومن الوعي الجيد استشارة مرشد زواجي يمسك بيده خطوة بخطوة ليعبرها بأقل الخسائر. كما أنَّني أؤكد على أهمية البرامج التأهيلية للمقبلين على الزواج من الأجيال الحالية لمساعدتهم على بدء حياة زوجية مستقرة، والتقليل من احتمالية المشكلات الأسرية، والتي ربما تتفاقم وتؤدي للطلاق لاحقا، فمن خلال خبرتي الشخصية والاستشارات التي تصلني ألاحظ أن الأجيال الحالية ينظرون للطلاق كخيار أسهل وحل أقرب لأول عثرة تواجههم، وهذه نظرة خطيرة تهدد كيان مجتمع بأسره.

سُنَّة حياتية مؤلمة

فيما أشارت بشرى المعمرية إلى أنَّ الطلاق من سُنن الحياة المؤلمة التي تكون مشيئة الله فيها حكما لانفصال زوجيْن، ربما بسبب الاختيار الخاطئ لشريك الحياة من البداية، وربما بسبب ظروف تجبر الزوجين على الانفصال، أو لأسباب يدخل المجتمع والأسرة فيها دون إنذار. سُنَّة الحياة هذه ليست آخر المطاف للطرفين، وأحيانا تكون جسراً لحياة أفضل وأكثر استقراراً، ولكن للأسف نظرة المجتمع أحيانا تكون سلاحا مسلطا بمساندة القانون الذي يميل للرجل أكثر من المرأة في الحقوق، خصوصا مع وجود أطفال في المنتصف، ليس لهم علاقة بالأسباب التي أدت إلى انفصال الأبوين.

وتابعت المعمرية: من خلال معايشتي للواقع الذي أجبرت فيه على التأقلم ليس فقط بفعل المجتمع في أن يكون في صف الرجل وحده، بل معززا بالقوانين التي تأتي على المرأة، وأبسطها موضوع حضانة الأطفال؛ فالقانون يخيِّر المرأة المطلقة بين أبنائها وبين استمرار حياتها مع شريك آخر مع سلب حقها في الحضانة. فالقانون ذلك يُسقط حق المرأة في حضانة أبنائها إذا تزوجت برجل آخر، بينما يحق للرجل الزواج بأخرى وتعتبر زوجته الجديدة في القانون أمًّا بديلة بكل سهولة؛ لذلك تجبر المرأة المطلقة على رفض الزواج من جديد لتحافظ على حضانة أبنائها، فتَحْرم نفسها من الزواج، وهذا ما قد يسبب لها مشاكل نفسية واجتماعية عديدة، وهو ما يتعارض من قول الله تعالى: «لا تُضار والدة بولدها ولا مولود له بولده».. متسائلة: هل يُعقل أن يكون القانون سببا في هذا التضييق على المرأة؟! فبنظري هذا مُجحف جدًّا بحق المرأة.

واختتمت المعمرية بالقول: إننا ونحن في العام ٢٠١٧م، يجب إعادة النظر من قبل المشرِّع في هذه المادة القانونية؛ إذ لا يُعقل أنْ يُعامل القانون الرجل بحقه في الحضانة في الأطفال إذا تزوَّجت طليقته، بينما أبناؤها يعيشون مع زوجته الجديدة كحاضنة وأم بديلة.

التكافؤ أولاً

الإعلامية ليلى أولاد ثاني اتفقت مع المكتومية والمعمرية، حول أنَّ الطلاق بات من الظواهر الاجتماعية التي ينبذها المجتمع، ولا أحد يتقبلها.. إلا أنها ألمحت إلى أنَّ تنامي تلك الظاهرة في مجتمعنا تعود لأسباب كثيرة؛ منها: الزواج التقليدي، أو الفارق في السن بين الزوجين، أو عدم تكافؤ الزوجين من الجانب الفكري أو المستوى التعليمي، أو لعدم تفهُّم أحد الطرفين للآخر؛ مما تحصل معه المشاكل والنزاعات، والتي تتفاقم لعدم وجود الخبرة لحلها، أو تدخُّل أطراف تهدم بناء هذه الأسرة. ومن الأسباب أيضا: الضغوطات الاقتصادية كغلاء المعيشة، وعدم استطاعة الرجل تحمُّل تكاليف المعيشة، أو عدم قدرته على تأمين السكن أو الوفاء بمستلزمات الأسرة بسبب قلة الدخل مع كثرة مُتطلبات الحياة في عصرنا الحالي. وقد يكون أحد الأسباب كذلك الرغبة في تعدُّد الزوجات مع عدم العدل.

وتابعت أولاد ثاني بالقول: الضرر من الطلاق يقع على جميع الأطراف، فمهما كان قرار الطلاق صائباً أو العكس، فلا بد من وجود الضرر النفسي الذي يؤثر على الطرفين، خاصة إذا كانتْ رغبة الطلاق من طرف واحد (الزوج أو الزوجة)، الذي يُصاب بالحزن والضيق، وعدم تقبُّل موضوع الطلاق والشعور بالندم وفقدان النصف الثاني، كما أنَّ الطلاق هو هدم للأسرة؛ خاصة إذا كانت لديها أطفال الذين يعتبرون الضحية في هذا الطلاق؛ حيث يتشتت الأبناء ما بين الأم والأب؛ فعندها الأبناء يشعرون بالحرمان العاطفي، ويفتقدون حنان أحد الأبوين؛ مما قد يؤدي إلى انحراف سلوكهم، ويتأثرون نفسيا وجسديا، فيفقدون الرعاية الكاملة والتربية السليمة، كما يتأثر تحصيلهم الدراسي ونموهم ووعيهم وإدراكهم للحياة.

الجانب القانوني

آثار الطلاق لا تنحصر فقط في الجانب النفسي، وإنَّما تشمل جوانب أخرى، ولمناقشة الأمر من منظور قانوني، التقينا المحامي والمستشار القانوني سعيد الروشدي، الذي أوضح: ضَمِن قانون الأحوال الشخصية العماني للمرأة إذا أصابها ضرر أن تطلب الطلاق وذلك وفق المادة (٥) الفقرة (د) من قانون الأحوال الشخصية العُمانية «للمتضرر من الزوجين عند الإخلال بالشرط حق طلب التطليق». وقد نصت المادة (١٠١) من قانون الأحوال الشخصية العُمانية على أنه «لكل من الزوجين طلب التطليق للضرر الذي يتعذَّر معه دوام العشرة بينهما، وعلى القاضي بذل الجهد لإصلاح ذات البين، وإذا عجز القاضي عن الإصلاح وثبت الضرر حكم بالتطليق».

واستكمل قائلا: تكون إجراءات طلب الطلاق للضرر أن تتقدم الزوجة المتضررة أو من ينوب عنها بوكالة بتقديم صحيفة دعوى للمحكمة المختصة بطلب الطلاق للضرر مشمولة بالأسانيد القانونية والأدلة التي تعضد صحة ادعائها، ويجوز للزوجة المتضررة التي تركت منزل الزوجية أن تتقدَّم بطلب مستعجل وفق المادة (٥١) من قانون الأحوال الشخصية: «للقاضي أن يقرِّر بناءً على طلب الزوجة نفقة مؤقتة لها، ويكون قراره مشمولا بالنفاذ المعجل بقوه القانون»، وبعد انعقاد الخصومة بين طرفيْ النزاع، يحاول القاضي بذل قصارى جَهْده في الإصلاح بين الزوجين، فإذا تعذر الصلح تُصدر المحكمة حكما تمهيديا بندب حَكَميْن وفق الشرع: حكم من أهلها، وحكم من أهله؛ لتقصِّي أسباب الضرر؛ فإذا اتضحت لهم إساءة الزوج تمَّ تثبيت ذلك بتقرير يقدَّم للمحكمة، وللمحكمة بعد التأكد من وقوع الضرر على الزوجة أن تحكم بالتطليق للضرر، مع الحكم بكافة الحقوق للمطلقة من حضانة ونفقة العدة ونفقه المتعة...وغيرها من الحقوق الشرعية. إلا أنه في بعض الأحوال يطول أمد التقاضي في الفصل في دعاوى الطلاق ويرجع ذلك لعدة أسباب؛ منها: محاولة الزوج إطالة أمد التقاضي، وقد يرجع لكثرة نظر دعاوى الطلاق بالمحكمة المختصة مما يسبب التأخير في الفصل في هذه الدعاوى، وفي هذه الحالة المطلقة قد تتضرَّر من هذا التأخير.